

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research

Mohamed Boudiaf University of M'sila
Faculty of Economic, Commercial and
Management Sciences
Department of Financial Sciences and
Accounting



جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم المالية والمحاسبة

المعالجة المحاسبية للإيجار التمويلي وفق
النظام المحاسبي المالي SCF
-دراسة حالة بنك السلام فرع المسيلة-

تقرير تربص مقدم ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس
في علوم المالية والمحاسبة تخصص: محاسبة ومالية

تحت إشراف:
الدكتورة براج دلال

إعداد الطلبة:
بختي إكرام
بختي أية

السنة الجامعية: 2022م/2023م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

۱۴۳۸ هـ

شكر وتقدير

" الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات "

نحمد الله عزوجل نشكره على عونه وتوفيقه لنا في إنجاز هذا العمل، ونصلي ونسلم على أشرف خلق الله صلوات الله وسلامه عليه، ثم نتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من كان لنا مرشد وممعن، وخير ناصح و حلیم وسار معنا في المشوار لإنجاز هذا العمل **الدكتورة المشرفة برابع دلال.**

على مبرها معنا و مساعدتها لنا بنصائحها و توجيهاتها وكذلك كل من **الدكتور طويرات رابع و الدكتور فريفي حسام** ثم كل من الأستاذ دبش محمد مدير بنك الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط وكذلك **الأستاذ بن الصديق إبراهيم** مدير بنك السلام فرع المسيلة. وكذلك إلى **الأخت رحاب بختي و الزميل الطالب بن نوي نوري.** إلى كل من ساندونا و أيقظوا فينا حب الإكتشاف و البحث ولو بكلمة، إلى كل من أثار لنا الدرب بنور العلم و أخرجونا من ظلمات الجهل و علمونا الحفظ والعلم.

إلى كل من زرعوا التفاؤل في دربنا وقدموا لنا المساعدات والتسهيلات والأفكار والمعلومات فلهم منا كل الشكر والتقدير. إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد

أية، إكرام

الإهداء

{ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا }

أهدي ثمرة جهدي إلى من بحبها رعنتني ومن فيض عطفها سقتني وعلى الفضائل ربنتني وسبيل سعادة علمتني إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم لجراحني فكانت الشمعة التي أضاءت لي دربي واسكنت الفرحة في قلبي عسى أن يحفظها لي ربي إليك يا أعز إنسانة على قلبي "أمي".
إلى من علمني العطاء دون إنتظار إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار إلى من تميب جبينه عرقا ليسقينا خير التربية وخير الخصال "أبي" حفظه الله و أطال في عمره

إلى جوهرتي الغالية و توأم روحي وحبيبة قلبي أفتي **إشراق** إلى من عشت معهم أحلى أيام حياتي الجامعية إلى كل الأصدقاء و الزملاء كل بإسمه.
وإلى كل من سقط أسمهم سهواً لا عمدأً
إلى كل من أنار لي الطريق في سبيل تحصيل العلم أساتذتي عبر مراحل الدراسة .

و إلى الزميلة في العمل " أبة "

إكرام بختي

الإهداء


أحمدك ربي حمداً يليق بوجهك وعظيم سلطانك لا يسعني
في هذا المقام إلا أن أهدي هذا العمل إلى أحن قلب في
الوجود، إلى هبة الرب وكمال الود، إلى التي يفيض قلبها
بالرحمة و الحنان والتي أدين لها بكل عمري " أمي الغالية "
حفظها الله وبارك في عمرها

كما أهدي هذا العمل إلى روح الوالد الكريم وأرجوا من الله
العي القدير أن يتغمده برحمته الواسعة .

إلى من ترعرعت عهم وبينهم والذين يضحكون من أجل
سعادتي ويشاركونني أفراحي " إخوتي و أخواتي " كل بإسمه
إلى جميع الأصدقاء وزملاء الدراسة خاصة الزميلة في العمل
" إكرام بختي "

إلى جميع الأساتذة ولكل من علمنا حرفاً.

أية بختي



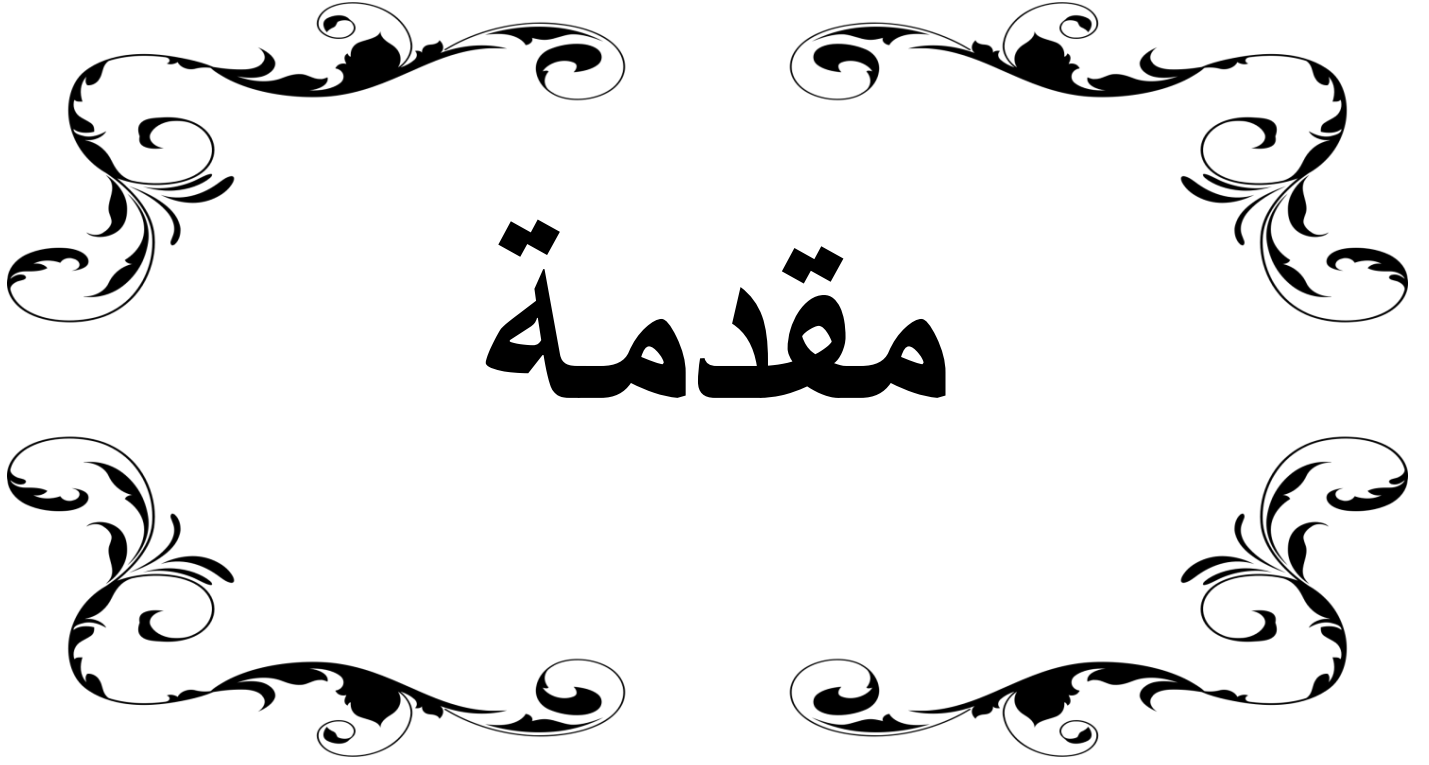
فهرس المحتويات



فهرس المحتويات

الصفحة	قائمة المحتويات
	واجهه لتقرير التربص
	بسملة
	كلمة شكر
	إهداء
	ملخص
	فهرس المحتويات
	مقدمة
	1-الإطار النظري لعقود الإيجار التمويلي وفق النظام المحاسبي المالي SCF
	1-1- ماهية النظام المحاسبي المالي
	1-1-1-تعريف النظام المحاسبي المالي
	1-1-2- مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي
	1-1-3-المبادئ الأساسية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي
	1-1-4-أهداف النظام المحاسبي المالي
	1-2-الإيجار التمويلي
	1-2-1-تعريف الإيجار التمويلي وخصائصه
	1-2-2-مراحل إنشاء عقد الإيجار التمويلي وأطراف العقد المتعاملة به
	1-2-3-مزايا وعيوب الإيجار التمويلي
	1-2-4-المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي وفق SCF
	2-الإطار التطبيقي: دراسة حالة المعالجة المحاسبية للإيجار التمويلي في بنك السلام
	2-1-تقديم بنك السلام
	2-1-1-تعريف البنك ونشأته
	2-1-2-الهيكل التنظيمي للبنك
	2-1-3-مهام بنك السلام وأهدافه

	2-2-المعالجة المحاسبية للإيجار التمويلي في البنك السلام فرع المسيلة
	1-2-2-شروط ومكونات ملف طلب التمويل بالإيجار التمويلي
	2-2-2-كيفية دراسة ملف عقد الإيجار التمويلي ومدته
	2-2-3-المعالجة المحاسبية للإيجار التمويلي وفق SCF في بنك السلام
	الخاتمة
	المراجع
	الملاحق



عقد الإيجار التمويلي ذو أهمية للمؤسسات المستأجرة بحيث تستطيع أن تؤجر المعدات والأجهزة التي تحتاجها الشركات والمؤسسات بشكل أسهل من بيعها مما يضمن لها الحصول على تدفق نقدي مستمر طوال الحياة الإنتاجية للمعدات أو العمر الاقتصادي المتفق عليه مع المستأجر، الأمر الذي يمكنها من الحصول على تكلفة هذه الآلات بالإضافة إلى تحقيق عائد مناسب لها، كما يضمن تسويق المعدات ذات التكلفة العالية بالنسبة لمنتجها، أما بالنسبة للمستأجر فالإيمان يمثل له خدمة يستطيع عن طريق الحصول على المعدات التي يحتاجها، دون اللجوء إلى تحمل أعباء مالية ضخمة خلال فترة محدودة من الزمن، وإنما يقوم بإستخدام المعدات المتفق عليها مقابل دفع أقساط معقولة .

اتسع نشاط التعامل بعقود الإيجار وأصبحت مجالاً هاماً، خلال الثلاثة العقود الأخيرة، نظراً لما تتضمنه تلك العقود من مزايا متعددة من طرفي العقد (المستأجرن المؤجر) الخاصة في مجال التأجير الأصول الثابتة والأصول الإنتاجية، ذلك لإرتفاع تكلفة شرائها وإرتفاع حجم المخاطر المرتبطة بالتقادم التكنولوجي، ونتيجة هذا التطورات تعددت أنواع ومسميات وطبيعة تلك العقود تبعاً لشروط الاتفاق الذي يتم بين طرفيها.

وبما أن الجزائر قامت بتبني نظام الحاسبي المالي SCF الذي يتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية، ومع تطبيقها كغيرها من الدول لتقنية عقود الإيجار التمويلي، وبالتالي فمعالجة هذه العقود محاسبياً تتم وفق هذا النظام SCF لذلك نطرح الإشكالية التالية:

1- إشكالية الدراسة

- كيف تتم المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي حسب النظام المحاسبي المالي ؟
- من أجل تبسيط الإشكالية الرئيسية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:
- ما مفهوم الإيجار التمويلي؟ وما خصائصه؟
- ماهي أسباب لجوء المتعاملين لتقنية الإيجار التمويلي؟
- كيف تتم المعالجة المحاسبية لمختلف أنواع الإيجار التمويلي؟
- كيف تتم المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار في بنك السلام فرع المسيلة؟

2- الفرضيات

- الإيجار التمويلي أسلوب تمويلي يوفر إمكانية استخدام أصل عن طريق إستأجره بدلا من إمتلاكه
- إن الإيجار التمويلي يحقق مزايا لطرفي العقد، فهو وسيلة مربحة بالنسبة لكلا الطرفين.
- هناك معايير دولية تنظم المعالجة المحاسبية لمختلف أنواع عمليات الإعتماد الإيجاري.
- المعالجة المحاسبية في بنك السلام فرع المسيلة تتوافق مع SCF، وفق القانون الجزائري.

3- أهداف التربص

- تقديم مزايا وعيوب الإيجار التمويلي في ظل تطبيق SCF.
- التعرف على كيفية معالجة عقود الإيجار التمويلي.
- تقديم أهم العمليات المتعلقة بعقود الإيجار التمويلي والمعالجة المحاسبية لها في الدفاتر المحاسبية لكل من المؤجر والمستأجر.

4- أهمية التربص

تتمثل أهمية هذا الموضوع في تزامنه مع التغير الحاصل في الأنظمة المحاسبية بالجزائر وهذا بتبنيها لفكرة معايير المحاسبية الدولية من خلال مشروع النظام المحاسبي المالي الجديد، والذي جاء ليطور نظام المحاسبة في الجزائر، إضافة إلى أن المؤسسات في الدول المتقدمة قد تجاوزت الكثير من الصعوبات خاصة التمويلية وذلك بفضل إبتكار و إستخدام تقنيات حديثة على مستوى البنوك بما يمكنها من التحكم في المخاطر والتكاليف ومن ثم التوجه نحو خدمة هذا القطاع، فإن مثيلاتها في دول الجنوب عامة والجزائر خاصة لازالت تواجه الكثير من الصعوبات، إضافة إلى ذلك تعتبر هذه النلية من آليات التمويل المستحدثة والتي دخلت السوق المالية والمصرفية الجزائرية في السنوات الأخيرة، وأصبح هذا النشاط يستقطب أعداد متزايدة من الراغبين بالتعامل وفقها من خلال البنوك القائمة أو شركات متخصصة تم إنشاؤها لتمارس هذا النشاط، مما يتطلب البحث في كيفية المعالجة المحاسبية لها وفقا لنظام المحاسبي المالي.

5- منهج البحث

لقد تم الإستعانة بالمنهج الوصفي عند إستعراض الإطار النظري والمفاهيم النظام المحاسبي المالي في عوض المعالجة المحاسبية لقرض الإيجار التمويلي.

اما في الجزء الذي يتعلق بدراسة قرض الإيجار التمويلي في الجزائر من أجل معرفة كيف تتم المعالجة المحاسبية في الواقع [في المؤسسات المختصة بهذه التقنية في الجزائر، فقد إعتدنا منهج دراسة الحالة الذي يعتبر منهجاً فرعياً من المنهج الوصفي.

6- الإطار الزمني والمكاني

- الإطار الزمني:

- الإطار المكاني:

7- صعوبات التربص

- بعد مسافة مكان التربص عن إقامة الباحثين.
- صعوبة الحصول على المعلومات بسبب التوقيت الأعمال المزدحمة في البنك و إنشغاله اليومي.
- عدم توفيق بين ساعات الدراسة وساعات عمل البنك.
- عدم توفير المعلومات بالقدر الكافي.



الفصل الأول:

الإطار النظري لعقود



الإيجار التمويلي

1-الإطار النظري لعقود الإيجار التمويلي وفق SCF

1-1-1- ماهية النظام المحاسبي المالي:

1-1-1-1- تعريف النظام المحاسبي المالي:

يعرف قانون المحاسبة المالية، النظام المحاسبي المالي، بالنظام الذي من شأنه تنظيم المعلومة المالية، بحيث يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صور صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينة في نهاية السنة.

عن تعريفه للمحاسبة المالية، ركن المشرع على المعطيات العددية، ولم يشر للمعطيات الكتابية الوصفية التي تعتبر مهمة، إن النظام المحاسبي المالي أوجد للمعطيات الكتابية والوصفية كشفاً مالياً مستقلاً بذاته يتمثل في الملحق الذي يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج والكشوف المالية الأخرى.

عرفته المادة 3 من القانون رقم 11-07 المتضمن النظام المحاسبي المالي الصادر بتاريخ 2007/11/25 بأنه: "نظام لتنظيم المعلومة المالية بحيث يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، يتم تصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان (الشخص المعنوي أو الطبيعي) ونجاعته ووضعية خزينة في نهاية السنة المالية".

ومن التعريفات السابقة، يتبين بأن المحاسبة عبارة عن نظام لتنظيم المعلومات يسمح بتجميع وتبويب المعطيات العددية المتعلقة بالعمليات التي تقوم بها المؤسسة، بهدف معالجتها ثم إخراجها في شكل معلومات مالية مفيدة لكل الأطراف المتعاملة مع المؤسسة في إتخاذ قراراتهم. (شيخة، خالد، و العرشي، 2020، صفحة 07)

1-1-2- مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي:

يلزم بتطبيق النظام المحاسبي المالي كل من:

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.
- التعاونيات.

- الأشخاص الطبيعيون او المعنويون المنتجون للسلع والخدمات التجارية والغير تجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات إقتصادية مبنية على عمليات متكررة وكذلك الخاضعون لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي؛
- الكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها ومستخدموها ونشاطها للحد المعين.
يستثنى من تطبيق النظام المحاسبي المالي:
- الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية. (دباح و حسياني، 2019)

1-1-3-المبادئ الأساسية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي:

- يتضمن النظام المحاسبي المالي إطاراً تصورياً للمحاسبة المالية ومعايير المحاسبة ومدونة حسابات تسمح بإعادة كشف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها ولعل أهمها:
- **محاسبة التعهد (الإستحقاق):** لتحقيق هذا المبدأ يجب تقسيم حياة المؤسسة إلى دورات محاسبية، والفترة التي حددتها النصوص المحاسبية هي اثنا عشر شهراً أي سنة، وكل سنة يتم جرد الأصول والخصوم المحققة خلال الدورة المحاسبية، وبالمثل الأعباء والنواتج المتعلقة بنفس سنة الجرد، من جهة أخرى تسجل قيود تسوية الأعباء والنواتج المؤجلة ومستحقات العملاء للفواتير الصادرة الغير حصلة ويقابلها ديون الموردون المتعلقة بالفواتير الغير مسوية. (EVAERE, 2009,page 09) .
 - وعلى هذا الأساس فإنه يتم الإعتراف بآثار العمليات المالية الأحداث الأخرى عند حدوثها وعند تاريخ الحدث، وليس عندما يتم التسوية بالدفع أو التحصيل وبالتالي تم تسجيلها حسب التكلفة التاريخية، ومنه يتم تبليغ المستخدمين عن العمليات المالية السابقة، وكذلك الإلتزامات النقدية امستقبلية، وعلى الموارد التي تمثل التحصيلات المستقبلية، وبالتالي يتم توفير المعلومات حول العمليات المالية السابقة والاحداث الأخرى عتبر أكثر فائدة للمستخدمين في صنع القرارات الاقتصادية. (Obert, 2000, page 08) .
 - إن القوائم المالية المعدة على أساس الإستحقاق تشتمل على معاملات الماضية التي انطوت على دفع وإستلام النقدية بالإضافة إلى التعهدات بدفع النقدية في المستقبل والمبالغ التي تمثل النقدية التي سيتم إستلامها في المستقبل. (خليفة، 1999، صفحة 03) .

على سبيل المثال: حساب الأعباء المسجلة سلفا أو مسبقا : المؤسسة دفعت قسط الكراء مقدما لمدة تخرج عن الدورة المحاسبية، هنا يتم طرح المبلغ المدفوع مقدما من أقساط الكراء من خلال حساب الأصول عن الميزانية.

- إستمرارية الإستغلال: بحيث يتم إعداد القوائم المالية بإفتراض أن المؤسسة مستمرة في نشاطها وليس لها نية في التصفية. (حواس، 2016، صفحة 06).

كما عرف فرض استمرارية الاستغلال في النظام المحاسبي المالي من خلال المرسوم التنفيذي 08-156 المادة 07 كما يلي: " تعد الكشوف المالية على أساس استمرارية الاستغلال، بافتراض متابعة الكيان لنشاطه في مستقبل متوقع، إلا إذا طرأت أحداث أو قرارات قبل تاريخ نشر الحسابات والتي من الممكن تسبب التصفية، أو التوقف عن النشاط في مستقبل قريب ".

وإذا لم يتم إعداد الكشوف المالية على هذا الأساس، فإن الشكوك في استمرارية الاستغلال تكون مبنية ومبررة ويحدد الأساس المستند عليه في ضبطها في ملحق. (الرسمية، 2007، صفحة 11).

بمعنى عن إنشاء المؤسسة يجب على منشئها أن تكون لديهم نية الإستثمار ومواصلة النشاط ويجب عليهم إبقاء المؤسسة ناشطة قدر المستطاع وهذا بالتسيير الحكيم، وإذا كانت لديهم نية التصفية يجب ذكر ذلك في الملحق. (دباح وحسياني، 2019، صفحة 861)

1-1-4- أهداف النظام المحاسبي المالي

إن النظام المحاسبي المالي يضم في طياته معظم معايير المحاسبة الدولية حيث تظهر بشكل واضح

في النقاط التالية:

- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليتواءم مع الأنظمة المحاسبية الدولية؛
- تسهيل مختلف المعاملات المحاسبية والمالية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية؛
- العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات؛
- جعل القوائم المالية المحاسبية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية؛
- إعطاء معلومات صحيحة وكافية، موثوق بها وشفافة تشجع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم؛

- السماح بالتسجيل بطريقة موثوق بهان وشاملة مجموع تعاملات المؤسسة بما يسمح بإعداد التصاريح الجبائية بموضوعية ومصداقية؛
- السماح بتقييم الممتلكات بشروط السوق؛
- إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء و تغيرات الوضعية المالية عن المؤسسة ؛
- يساعد في فهم أحسن لإتخاذ القرارات وتسيير المخاطر لكل الفاعلية في السوق. (بن خليفة ، 2018).

1-2-1- الإيجار التمويلي:

- يعتبر الإيجار التمويلي تقنية تمويلية حديثة مستوحاة بدرجة كبيرة من تقنيات قديمة، ويتميز بخصائص عديدة تميزه عن غيره من أساليب التمويل الأخرى.
- ولمعرفة ما هو الإيجار التمويلي سيتم التطرق إلى أهم التعاريف والخصائص التي تميز هذا النوع من العقود.

1-2-1-1- تعرف الإيجار التمويلي وخصائصه:

أ- تعريف الإيجار التمويلي:

- عرف بانه: " عقد إيجار بين مؤجر (Lessor) ومستأجر (Lessee) أصل معين لمدة محددة من الوقت، يقوم خلالها المستفيد من استخدام الأصل مقابل دفع إيجار محدد لمالك هذا الأصل، ومن الممكن أن يكون الأصل منقولاً مثل: معدات والمركبات أو يكون غير منقول مثل المباني، كما يعرف على أنه نوع من التأجير يمصل مصدر تمويلي للمنشأة المستأجرة يعوضها على الاقتراض لامتلاك الأصل".
- عرف حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 16 (IFRS): بانه: " عقد الإيجار هو عقد، أو جزء من عقد يمنح الحق في استخدام أحد الأصول لفترة زمنية معينة للنظر فيه".
- كما عرفه النظام المحاسبي المالي بأنه: " عبارة عن اتفاق يتنازل بموجبه المؤجر للمستأجر لمدة محددة، عن حق استعمال أصل مقابل دفعة واحدة أو دفعات عديدة".

- ومن التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج أن: الإيجار التمويلي يعتبر نوع من أنواع التمويل وهو عبارة عن عقد يبرم بين طرفين إحداهما يسمى المؤجر والأخر يسمى المستأجر، يلتزم بموجبه المؤجر بتأجير أصل بحوزته يطلب من المستأجر ولمدة معينة وذلك بنقل كافة المخاطر والمنافع ذات الصلة بهذا الأخير
- للمستأجر مقابل مبلغ مالي متفق عليه ويسدد بواسطة دفعات، مع إمكانية المستأجر الاحتفاظ بالأصل في نهاية المدة.

ب- خصائص الإيجار التمويلي:

يتميز الإيجار التمويلي بعدة خصائص تميزه عن غيره من أنواع العقود الأخرى، والتي نذكرها في ما يلي:

- عملية التمويل بقرض الإيجار تهدف إلى تمويل الأصول الرأسمالية للمشروعات الإنتاجية أو الخدماتية وليس تمويل شراء منتجات أو مستلزمات.
- قرض الإيجار ائتمان عيني وليس نقدي أي لا يمنح في صورة نقدية أو فتح اعتماد وإنما يقوم على انتفاع المستأجر بأصول يحصل عليها من المؤجر والذي بدوره اقتناها من المورد.
- المؤجر هو المالك القانوني للأصل خلال فترة العقد في حين يملك المستأجر حق الانتفاع به مقابل دفع أجرة .
- مدة العقد غير قابلة للإلغاء يعمل خلالها المؤجر على استعادة تكلفة تمويله للأصل المؤجر .
- يتحمل المستأجر كافة مصاريف الصيانة وخدمة الأصل، كما يتحمل كافة المنافع والمخاطر .
- القية الحالية للحد الأدنى للمدفوعات الإيجار تقترب من القيمة العادلة للأصل. (شلابي، 2018/2019، صفحة 3-4-6)

1-2-2-1 مراحل إنشاء عقد الإيجار التمويلي وأطراف العقد المتعاملة به:

أولاً: مراحل إنشاء عقد الإيجار التمويلي:

يمر عقد الإيجار التمويلي بثلاثة مراحل أساسية نذكرها كما يلي:

- المرحلة الأولى: اقتناء الأصل وإمضاء العقد

عندما يعبر المؤجر المستقبلي عن رغبته في تأخير أصل معين، فإنه يقوم بعدة عمليات ابتداء من تقديم طلب التأخير، وتتمثل خطوات هذه المرحلة فيما يلي:

- تقديم طلب الحصول على أصل وفقا لعقد الإيجار التمويلي؛
- تقديم القوائم المالية الخاصة بالمستأجر المستقبلي؛
- تقديم مختلف الوثائق الأخرى الخاصة بالمستأجر المستقبلي؛
- وضع مبلغ مالي في حساب بنكي يمثل ضمان أول قسط؛
- إمضاء عقد الإيجار التمويلي.

- المرحلة الثانية: دفع الأقساط التأجيلية

يتعهد المستأجر بدفع الأقساط وفقا للعقد الإيجاري الذي يربطه بالمؤجر في التواريخ المتفق عليها، غالباً ما تكون الأقساط شهرية حيث يتم الإشارة في الجدول المالي للزبون وجدول استهلاك العقد الإيجاري إلى تاريخ دفع القسط، وهذا الأخير يحتوي على مبلغ تعويض القرض، مبلغ الفائدة وإلى الرسم على القيمة المضافة.

- المرحلة الثالثة: انتهاء العقد وترصيده

يمكن أن يتم ترصيد عقد الإيجار التمويلي وفقا لثلاثة طرق هي :

- تحويل ملكية الأصل المؤجر إلى المستأجر مقابل القيمة المتبقية المحددة في عقد الإيجار التمويلي.
- يقوم المستأجر بإرجاع الأصل محل العقد إلى المؤجر؛
- يكون الأصل المؤجر والمستأجر في هذه الحالة يتم الإتفاق على شروط جديدة يتم تقييدها في العقد الجديد. (بالحسن و خالد، 2020، صفحة 09) .

ثانيا: أطراف العقد المتعاملة بالإيجار التمويلي: (بارود، 2012، صفحة 12)

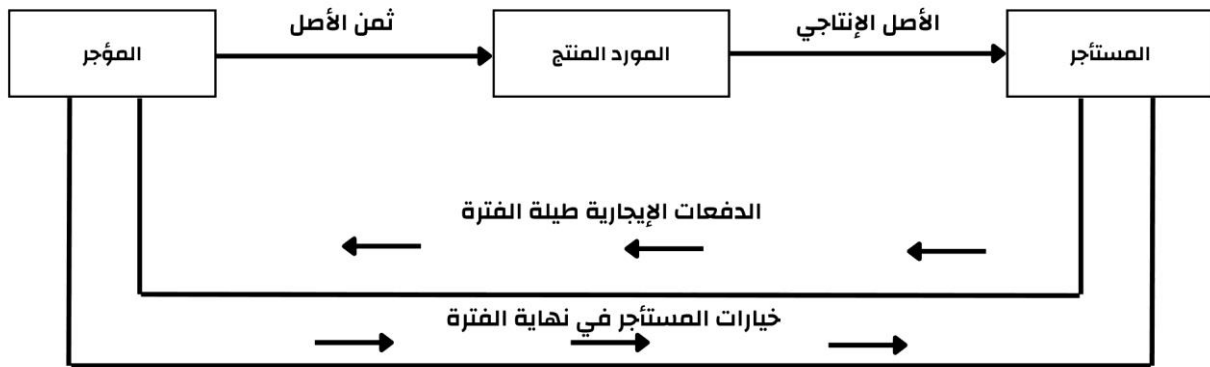
- **المؤجر:** أي مؤسسة الإيجار التمويلي التي تقبل بتمويل العملية والتي تتميز بالملكية القانونية للأصل موضوع العقد، هذه المؤسسة تقوم بنشاط مالي مخصص بما أن المستأجر هو الذي يتحمل كل الإلتزامات التقنية المتعلقة بالأصل.

• **المستأجر:** هو الطرف الذي يسعى للإقتناء أو الحصول على الأصل بالتفاوض مع المورد حول السعر والتكلفة والمدة، فالمستأجر هو الذي يختار الأصل ويحدد خصوصياته حسب احتياجاته.

كما يتاح للمستأجر فرصة الشراء الإختياري للمعدات في نهاية العقد، إما مقابل القيمة المتبقية من تكلفة الشراء، بالإضافة إلى الفوائد وهامش الربح اللذان لم يغطيهما العقد، أو بإسعار تحدد عند بداية العقد. (فهمي، 1998).

• **المورد:** وهو الطرف الذي يسلم الأصل المطلوب من طرف المؤجر، وفقاً للمعايير والمقاييس المتفق عليها بينه وبين المستأجر، والأصول المستأجرة إما أن تكون أصول عقارية أو منقولة معنوية أو مادية. (دباح و حسياني، 2019، صفحة 863).

الشكل رقم (01-01): نشوء عملية الإئتمان الإيجاري بين الأطراف المستأجر، المؤجر، المورد



Source :Journal officiel de l'union européenne IAS, 17/2004/PARAH/P84

1-2-3- مزيا و عيوب الإيجار التمويلي:

أولاً: **المزايا**

أ- **بالنسبة للمؤجر:**

1/ يوفر الإيجار التمويلي للشركة المؤجرة مجالاً خصباً لإستثمار أموالها بعوائد مجزية، وكذلك بضمان كاف ومؤكد يتمثل في احتفاظها بملكية المعدة أو الأصل المؤجر موضوع التمويل.

2/ مزيا ضريبية: تتوفر هذه التقنية التمويلية على مزيا ضريبية في أغلب دول العالم من أجل تشجيع ممارستها وأن أخذنا كمثال المزايا الضريبية في الجزائر بالنسبة للمؤجر فهي كثيرة نذكر منها:

إعفاء الجزء المتعلق بتسديد القرض من حساب الرسم على النشاط المهني، ترخيص تطبيق الإهلاك المالي للقرض عند حساب الإهلاك الجبائي، إعفاء المؤجر من دفع الرسم على القيمة المضافة بالنسبة لعمليات الاقتناء للأصول موضوع صفقات الإيجار التمويلي.

3/المساعدة على تصريف المنتجات في حالة المؤجر الصانع أو الموزع للملك المؤجر .

ب-بالنسبة للمستأجر:

1-**الحصول على تمويل بأسعار ثابتة:** مدفوعات الإستئجار عادة ما تظل ثابتة بما يحمي المستأجر من التضخم والزيادة في تكلفة رأس المال.

2-**الحماية من التقادم:** فالمعدات المستأجرة تخضع لخطر التقادم الذي يتعرض به المستأجر في أغلب الحالات تنتقل المخاطر في القيمة المتبقية إلى المؤجر .

3-**المرونة:** حيث أن اتفاقيات الإستئجار قد تتضمن شروط أخف من اتفاقيات الديون الأخرى، كما يمكن للمؤجرين المتمرسين إبرام إتفاقيات إستئجار تتناسب مع الاحتياجات الخاصة للمستأجر .

4-**المزايا الضريبية:** مثلما رأينا أن صفقات الإيجار التمويلي تعود بمزايا ضريبية للمؤجر فإن المستأجر أيضا يتمتع بمزايا ضريبية عديدة في الجزائر نذكر منها: اقتطاع دفعات الإيجار المدفوعة للمؤجر من الربح الخاضع للضريبة، تسنيد المعدات المتعلقة بإنجاز الاستثمارات من امتيازات جبائية وجمركية منصوص عليها في القانون، بعض الإعفاءات من الرسم على القيمة المضافة.

ت-بالنسبة للاقتصاد القومي:

1-**دفع عجلة التنمية الاقتصادية،** ذلك أن الإيجار التمويلي يوفر التمويل الكامل بنسبة 100% لتشغيل أصول رأسمالية تمثل إنتاجيتها إضافات للنتاج القومي مما يدفع ببرامج التنمية.

2-**كسر أثر موجات التضخم على تكلفة عمليات التوسعات أو المشروعات الجديدة** فالتأجير التمويلي يقضي على فترات الانتظار التي تحتاج إليها المؤسسات لتكوين احتياطات أو طرح أسهم جديدة أو تعديل هيكل رأس المال مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة التوسعات المزمع إجراؤها، عما لو تم التعاقد على الأصول اللازمة لتلك التوسعات دون انتظار، وذلك عن طريق الإيجار التمويلي.

3-**التعجيل بإقامة صناعات متقدمة أكثر إنتاجية،** وكذلك تسهيل عمليات الإحلال والتجديد للمعدات والتجهيز مما يساعد على الملاحظة المستمرة للتطور التكنولوجي.

ثانياً: العيوب

- رغم أن للتأجير التمويلي مزايا عديدة إلا أنه لا يخلو بالمقابل من بعض العيوب التي نوردتها فيما يلي:
- صعوبة تحول القيم الثابتة الممولة عن طريق التأجير التمويلي إلى سيولة، إذ أن المؤسسة المستأجرة لا يمكنها بيع هذه المعدات خلال مدة التأجير باعتبارها ليست المالك القانوني لها.
- قد تؤثر دفعات التأجير على سيولة النقدية للمؤسسة، وخاصة إذا كانت نسبة الأصول المؤجرة مرتفعة بالنسبة للأصول الرأسمالية.
- تحمل كل الأخطار التي تصيب الأصل الممول. (خلاف و بلولة، 2017)

1-2-4- المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي وفق SCF:

أ- محاسبة عقد الإيجار التمويلي لدى المستأجر:

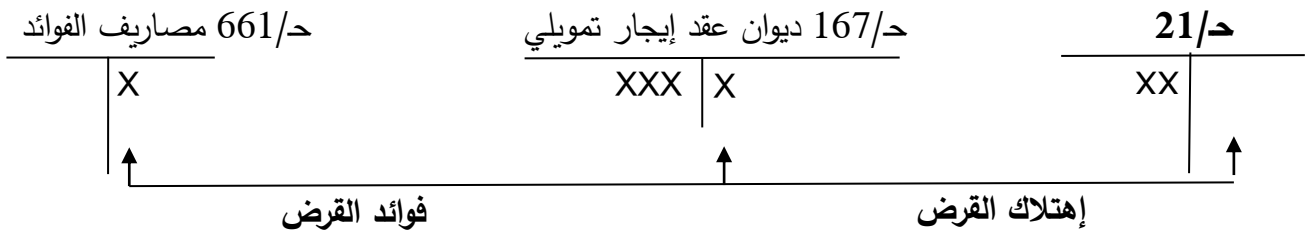
- يعتبر هذا العقد كعملية تنازل عن الأصل، من المؤجر للمستأجر.
- يدخل الأصل المستأجر للمؤسسة المستأجرة، بالقيمة الأقل بين كل من القيمة الحالية للمدفوعات الدنيا، والقيمة العادلة (قيمة السوق)، ويسجل في عناصر أصولها (الصف 2).
- مقابل هذا الأصل، يكون تسجيل دين في جانب الخصوم، كأننا حصلنا على مثبت بقرض مالي على النحو التالي:

د/21	مثبتات مادية
X	X

الحصول على إيجار تمويلي

- يتم تحيين دفعات الإيجار الدنيا، بمعدل خصم (فائدة): الذي يكون محدد بوضوح في العقد، وإلا يحدد معدل فائدة ضمني، وإذا إستحال ذلك يؤخذ معدل فائدة الواجب على المستأجر دفعه للحصول على قرض لتمويل أصل مماثل لنفس المدة (معدل حدي).

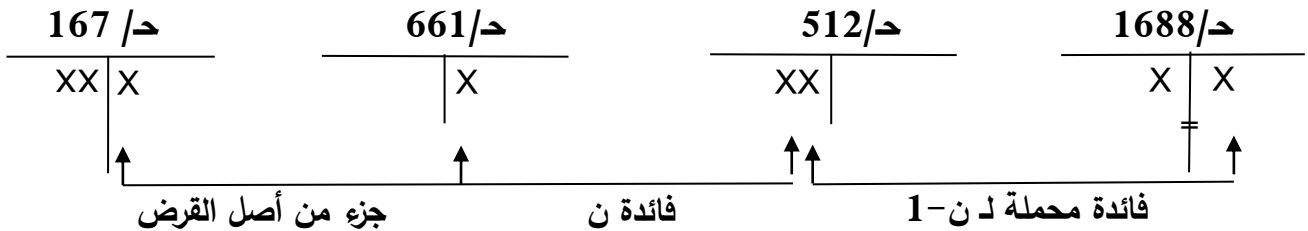
- يتم إهلاك المثبت سنويا (كما لو كان الأصل ملك للمؤسسة) حيث مدة تتوافق مع باقي المثبتات المؤسسة، أما إذا كان المستأجر غير متأكد من إمتلكه مستقبلا للأصل (عند نهاية العقد)، الأصل يجب أن يهلك تماما حسب المدة الأقل بين مدة الإيجار ومدة الإستعمال.
- عند تسديد الإيجار، يجب تقسيمه بين مصاريف مالية (الفوائد) وإهلاك الدين، ويسجل تسديد الدفعات كالتالي:



في نهاية السنة، إذا تحققت (وجبت) الفوائد ولم يحن وقت سدادها نحمل هذه الفوائد للدورة بالقيود التالي:



عند وصول تاريخ إستحقاق الفوائد يسجل تسديدها كالتالي:



ملاحظة:

هنا يمكن للمنتج أن يحقق نتيجة من عملية التأجير هذه كغيرها من عمليات البيع وبغض النظر عن فوائد التأجير التي سترد لاحقاً وتحسب هذه النتيجة كالتالي: د/701 - د/724.

وتدخل ضمن لقيمة المضافة للإستغلال للدورة المالية الجارية.

- تسجيل دفعات الإيجار بفصلها إلى جزأين: تسديد قسط القرض، ومكافأة هذا القرض كإيرادات مالية:

د/763 عائدات الحسابات الدائنة	د/274 قروض على عقد إيجار تمويلي	د/215
X	X	XX
↑	↑	↑
الفوائد المدفوعة		تسديد القرض

أما إذا كانت الفوائد واجبة في نهاية السنة ولم يحن تاريخ إستحقاقها فتحمل إيراداتها لنتيجة الدورة.

د/763 عائدات الحسابات الدائنة	د/468 أعباء واجب دفعها ومنتجات مطلوب إستلامها
X	X



الإطار التطبيقي: دراسة حالة

المعالجة المحاسبية للإيجار



التمويل في بنك السلام

1-تقديم بنك السلام

مصرف السلام الجزائر بنك متعدد المهام و الخدمات يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته.

تم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاوله نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة.

إن مصرف السلام الجزائر يعمل وفق استراتيجية واضحة تتماشى و متطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ و القيم الأصيلة الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق، والمتعاملين، والمستثمرين، و تضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة و الاقتصاد.

تتكون شبكة فروع مصرف السلام الجزائر حاليا من 23 فرعاً منتشرة عبر مختلف ربوع الوطن، في انتظار افتتاح فروع أخرى؛ انسجاماً مع رؤية واستراتيجية المصرف التي تسعى إلى توفير وتقريب خدماته المصرفية بمختلف صيغها لمتعامليه وبأفضل جودة.

• رسالتنا:

التميز والتفوق في توفير خدمات مصرفية مبتكرة وذات جودة عالية تتواءم مع المستجدات والحلول المالية العصرية ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية لتحقيق أفضل قيمة ومنفعة مستدامة لجميع الأطراف.

• رؤيتنا:

الريادة في مجال الصيرفة الشاملة، بمطابقة مفاهيم الشريعة الإسلامية، وبتقديم خدمات ومنتجات مبتكرة، معتمدة من الهيئة الشرعية للمصرف.

• قيمنا الجوهرية:

يحرص المصرف ان يعكس قيمه الجوهرية في قراراته وسلوك وافعال موظفيه في مختلف تعاملاتهم وبحيث يتم الالتزام بهذه القيم من مختلف الوحدات التنظيمية للمصرف وعلى كافة المستويات. وفيما يلي قيمنا الجوهرية الاساسية التي نعتز بها:

• التميز:

التجديد والابتكار والابداع في طرح منتجات وخدمات متطورة ومبتكرة بما يتوافق مع القيم الاسلامية وضمن أحدث التقنيات بما يحقق تطلعات جميع الأطراف.

• الالتزام:

بمعايير الجودة الشاملة والحفاظ على حقوق المتعاملين والعمل وفق الأسس والاحكام المتوافقة مع الشريعة الاسلامية وتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية.

• التواصل:

لقد جعلنا من التواصل الداخلي/ الخارجي، أهم أولوياتنا، لإدراكنا أنه الوسيلة المثلى لتقديم أفضل خدمة لعملائنا.

2-1-1- تعريف البنك ونشأته

مصرف السلام الجزائر، بنك يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، و وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته؛ تم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة.

إن مصرف السلام الجزائر يعمل وفق استراتيجية واضحة تتماشى و متطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ و القيم الأصيلة الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق، والمتعاملين، والمستثمرين، و تضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة و الاقتصاد.

- المهنيين؛

- التجار؛

- الحرفيين.

السلام إيجار يسمح بالحفاظ على سيولة الشركة و الحفاظ كذلك على رأس المال لتمويل احتياجات الاستغلال.

السلام إيجار يسمح باستبدال وتجديد المعدات، وبالتالي الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة والاستجابة لمتطلبات السوق.

- صيغة تمويل معتمدة من قبل الهيئة الشرعية للمصرف؛

- فرصة إقتناء معدات مع الحفاظ على السيولة؛

- حرية إختيار العتاد و المورد؛

- القدرة على الدفع فورا للمورد ؛

- إمتياز الإعفاء من الرسم على قيمة الضريبة المضافة عند الشراء ؛

- حق الإستفادة من عدة إمتيازات ضريبية ؛

- إمكانية تملك المعدات عند نهاية مدة الإيجار مقابل قيمة رمزية؛

- مبلغ التمويل غير محدد؛

- مدة التمويل من 03 إلى 5 سنوات؛

- دفع نقدا إلى المورد الخاص بك؛

- تأمين الإيجار الثابت طوال فتر العقد.

2-2-2- شروط ومكونات ملف طلب التمويل بالإيجار التمويلي

1- الوثائق القانونية :

- نسخة عن بطاقة التعريف الوطنية للمسير؛

- نسخة عن البطاقة الجبائية؛
- نسخة عن السجل التجاري أو عن رخصة النشاط لنشطة النظامية؛
- نسخ عن القانون الأساسي و التعديلات و محضر تعيين أو تفويض الصلاحيات للمسير (بالنسبة لشخص المعنوية)؛
- نسخة عن بطاقة عضوية لمنظمة الأطباء مع قرار الترخيص بفتح عيادة؛
- نسخة عن شهادة تأهيل (للمقاولين وشركات الأشغال العمومية)؛
- نسخة عن قرار تخصيص خط نقل؛
- نسخة عن عقد ملكية أو عقد ايجار للمقر الإجتماعي أو المهني.

2- الوثائق التجارية :

- فاتورة شكلية محينة للعتاد المطلوب، لصالح مصرف السلام الجزائر؛
- Al Salam Bank Algeria pour compte Crédit-preneur (Nom/Raison sociale du client)
- حالة العتاد الصناعي أو عتاد الانتاج أو التحويل المستغل حالياً؛
- حالة حاضرة العتاد السيار و العتاد المستغل مع التبرير (بالنسبة لأنشطة النقل و الأشغال العمومية)؛
- خطة عمل المؤسسة (وضعية الصفقات قيد الإنجاز).

3- الوثائق المالية :

- كشف الحساب البنكي لشهر الستة الأخيرة؛
 - تصريح بالمدخيل؛
 - الميزانيات وجداول حساب النتائج الجبائية للسنوات الثلاث الأخيرة مصادق عليه من قبل مصالح الضرائب؛
 - نسخة عن قرار I.D.N.A مع قائمة المعدات المراد اقتنائها؛
 - شهادة الوضعية الجبائية و تحيين CACOBATPH, CASNOS, CNAS لشهر الثلاث الأخيرة؛
 - دراسة تقنية واقتصادية توقعية لثلاث سنوات لكل مبلغ يفوق 50 مليون دينار جزائري.
- بالإضافة الى هذه القائمة يجب تعبئة الوثائق المذكورة أدناه والتوقيع عليها:

1 - نموذج طلب تمويل بصيغة الإجارة.

2 - ترخيص الإطلاع على مركزية المخاطر لبنك الجزائر.

4-الشروط الأهلية:

- تصريح حقيقي للميزانية.
- إثبات سنتين من النشاط المهني على الأقل.

5-صيغة الاعتماد الإيجاري:

تخضع صيغ الاعتماد الإيجاري تنظيميا إلى الأمر رقم 96-09 المتعلق بالاعتماد الإيجاري بما لا يخالف الأحكام الشرعية المحددة أدناه، وتتعلق بأصول منقولة أو غير منقولة موجهة للنشاط التجاري أو المهني أو الحرفي، وتتمثل صيغته حسب نص الأمر المذكور في:

- الاعتماد الإيجاري المالي (إجارة تمليلية)

- الاعتماد الإيجاري العملي (إجارة تشغيلية).

وتعرّف الصيغ المذكورة بأنها صيغ اعتماد إيجاري لأصول منقولة أو غير منقولة بحسب الأصول المتعلقة بها ما إذا كانت عقارية أم منقولة، وتعرّف بأنها وطنية أو دولية بحسب ما إذا كان المتعامل مقيما أو غير مقيم بالجزائر حيث توصف في الحالة الأولى بالاعتماد الإيجاري الوطني وفي الحالة الثانية بالاعتماد الإيجاري الدولي.

2-2-3-المعالجة المحاسبية للإيجار التمويلي وفق SCF في بنك السلام

جدول رقم إهلاك القرض الإيجاري (الوحدة بـ دج) نسجل الدفعة السنوية.

الشهر	الإستحقاق	الدين	الفوائد	أصل القرض
2016/01/01	72857.1429	72857.1429		242854.143
2016/12/31	50000	36400	13600	170000
2017/12/31	50000	39312	10688	133600
2018/12/31	50000	42456.96	7543.04	94288
2019/12/31	50000	45853.5168	4146.4832	51831.04
2020/12/31	6540	6061.79814	478.201856	5977.5232
	279397.143	242941.418	36455.7251	

التسجيل المحاسبي حسب النظام المحاسبي والمالي SCF:

- حسب نظام المحاسبي المالي فإن المؤجر لا يسجل قسط الإهلاك في حالة الإيجار التمويلي (المالي)، كما في هذه الحالة.
- أيضا في هذه الحالة فالمؤجر غير الصانع أو غير الموزع للأصل المؤجر، فإن الدين المتشكل من الإستثمار الصافي الموافق للأصل المؤجر يسجل في ح/274 قروض وديون على عقود التمويل.

دائن	مدين	2016/01/01	دائن	مدين
242857.143	242857.143	د/ القروض والديون المترتبة على قرض الإيجار د/ المورد (إقتناء الأصل)	404	274
242857.143	242857.143	د/ المورد د/ البنك (تسديد الفاتورة)	512	404
72857.1429	72857.1429	د/ البنك د/ القروض والديون المترتبة على قرض الإيجار	274	512
50000 8500	58500	د/ البنك د/ القروض والديون المترتبة على قرض الإيجار د/ الدولة والرسوم	274 445	512
		-----2017/12/31-----		
13600	13600	د/ فوائد منتظرة د/ عائدات الحسابات الدائنة	763	2768
36400 13600 8500	58500	د/ البنك د/ القروض والديون المترتبة على قرض الإيجار د/ فوائد منتظرة د/ الدولة والرسوم	274 2768 445	512

الإطار التطبيقي:..... دراسة حالة المعالجة المحاسبية للإيجار التمويلي في بنك السلام

دائن	مدين	2018/12/31	دائن	مدين
10688	10688	د/ فوائد منتظرة د/ عائدات الحسابات الدائنة	763	2768
39312 10688 8500	58500	د/ البنك د/ القروض والديون المترتبة على قرض الإيجار د/ فوائد منتظرة د/ الدولة والرسوم	274 2768 445	512
7543.04	7543.04	-----2019/12/31----- د/ فوائد منتظرة د/ عائدات الحسابات الدائنة	763	2768
42456.26 7543.04 8500	58500	د/ البنك د/ القروض والديون المترتبة على قرض الإيجار د/ فوائد منتظرة د/ الدولة والرسوم	274 2768 445	512

		-----2020/12/31-----	
	4146.4832	د/ فوائد منتظرة	2768
4146.4832		د/ عائدات الحسابات الدائنة	763
	58500	د/ البنك	512
45853.5168		د/ القروض والديون المترتبة على قرض الإيجار	274
4146.4832		د/ فوائد منتظرة	2768
8500		د/ الدولة والرسوم	445
		-----2021/12/31-----	
	478.201	د/ فوائد منتظرة	2768
478.201		د/ عائدات الحسابات الدائنة	763
	15039.99	د/ البنك	512
6061.79		د/ القروض والديون المترتبة على قرض الإيجار	274
478.20		د/ فوائد منتظرة	2768
8500		د/ الدولة والرسوم	445
		-----2021/12/31-----	
	6.540.00	د/ البنك	512
6.540.00		د/ القروض والديون المترتبة على قرض الإيجار (قيد التنازل)	274

خاتمة

خاتمة:

موضوع دراستنا يتمثل في المعالجة المحاسبية للإيجار التمويلي في ظل مفهوم الإيجار التمويلي وكيفية معالجة الإيجار التمويلي على مستوى مصرف السلام فرع المسيلة.

1-نتائج الدراسة

- الإيجار التمويلي وسيلة فعالة لتمويل المشاريع الإستثمارية إضافة أنه يحقق العديد من المزايا لمختلف أطراف العقد.
- برغم من أن ثقافة الإيجار التمويلي غير منتشرة في الجزائر بشكل كبير مقارنة بالبلدان النامية الأخرى إلا أن جهود المؤسسات المختلفة قائمة على تعريف بهذه الخاصية وتسهيل العمل بها.

2-الإقتراحات

من خلال النتائج الدراسة يمكن إقتراح:

- ضرورة وضع نصوص قانونية متعلقة بغرض إيجار التمويل والتي تجعل المعاملة بهذه التقنية غير غامضة.
- التمييز في سجلات المؤجريين غرادات والمصروفات المتعلقة بالأصول المؤجرة وتلك المتعلقة بغيرها من الأصول.
- لقد يظهر الواقع العلمي نماذج متباينة من عقود الإيجار لذا يجب تحديد بدقة النطاق الذي يتم فيه تطبيق المعالجات المحاسبية السابق ذكرها.

3-آفاق البحث

لقد تناولت هذه المذكرة موضوع دراسة للمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي في ظل نظام المحاسبي المالي فتضح لنا التالي:

- أثر المعالجة المحاسبية للإيجار التمويلي في ظل النظام المحاسبي المالي على السيولة التجارية جزائرية .
- القيام بإبحاث حول مدى إلتزام المؤسسات بتطبيق قواعد نظام المحاسبي المالي.



قائمة المصادر والمراجع



قائمة المصادر والمراجع:

- 1- الجريدة الرسمية. (2007). القانون 07-11. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. الجزائر: الجريدة الرسمية .
- 2- بلال بلقاسم شيخة، عبد الباري خالد، و عبد الحق العرشي. (2020). النظام المحاسبي المالي SCF وإنعكاساته على جودة المعلومات المحاسبية. مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة. الوادي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الجزائر.
- 3- حمزة بن خليفة . (2018). دور القوائم المالية في إعداد بطاقة الأداء المتوازن لتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية (2011-2015). أطروحة دكتوراه. بسكرة، جامعة محمد خيضر، الجزائر .
- 4- خالد بالحسن ، و فاطمة خالدي. (2020). المعالجة المحاسبية لعقود التأجير التمويلي حسب النظام المحاسبي المالي، . مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي. الوادي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- 5- خالد بالحسن، فاطمة خالدي، و فريال خاوه. (بلا تاريخ). المعالجة المحاسبية لعقود التأجير التمويلي حسب النظام المحاسبي المالي. مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي. الوادي ، جامعة الشهيد حمه لخضر ، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- 6- صلاح حواس. (2016). المحاسبة المالية حسب النظام المالي المحاسبي. الجزائر: دار عبد اللطيف .
- 7- عبد الرحمان شلابي. (2018/2019). الإيجار التمويلي بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائري. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الاكاديمي. جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- 8- لخضر خلاف، و محمد أكرم بلولة. (2017). عقود الإيجار التمويلي . جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، الجزائر: مجلة الغقتصاد الصناعي.
- 9- محمد توفيق بارود. (2012). معوقات تطبيق النظام التأجير التمويلي كأداة لتمويل المشروعات الاقتصادية. مذكرة ماجستير . غزة، الجامعة الإسلامية، فلسطين.
- 10 - محمد عبد العزيز خليفة. (1999). شرح معايير المحاسبة المصرية . مصر: مركز الفجر.

- 11- محمد فهمي. (1998). التأجير التمويلي. القاهرة: دار النهضة.
- 12- منال دباح، و عبد الحميد حسياني. (19 12, 2019). المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي حسب SCF و IFRS 16 عند المستأجر،دراسة حالة مؤسسة أونيفار دتارجون. مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية. جامعة إبراهيم سلطان شيبوط، الجزائر: مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية.
- 13- EVAERE, S. (2009). Les document de synthese,bilon cr annexes. france.
- 14- Obert, r. (2000). droit comptable, comptabilité finaciere,audit analuse et evolution. conservatoire nationak des art et metiers. paris, france: these doctorat.



قائمة الملاحق



ECHEANCIER DE FINANCEMENT LEASING

Nom du Client :
Compte Client :
N° Contrat : LD2309300099



إيجار Leasing

NUMERO	DATE	Restant dû	MARGE	Principal	LOYER HT	TVA	LOYER TTC
1	03/04/2023	-138 182 878,96	0,00	24 385 213,94	24 385 213,94	4 633 190,65	29 018 404,59
2	25/06/2023	-138 182 878,96	3 757 806,63	0,00	3 757 806,63	713 983,26	4 471 789,89
3	25/07/2023	-136 326 205,83	1 266 676,39	1 856 673,13	3 123 349,52	593 436,40	3 716 785,92
4	25/08/2023	-134 452 513,20	1 249 656,89	1 873 692,63	3 123 349,52	593 436,41	3 716 785,93
5	25/09/2023	-132 561 645,05	1 232 481,37	1 890 868,15	3 123 349,52	593 436,41	3 716 785,93
6	25/10/2023	-130 653 443,94	1 215 148,41	1 908 201,11	3 123 349,52	593 436,41	3 716 785,93
7	25/11/2023	-128 727 750,99	1 197 656,57	1 925 692,95	3 123 349,52	593 436,41	3 716 785,93
8	25/12/2023	-126 784 405,85	1 180 004,38	1 943 345,14	3 123 349,52	593 436,41	3 716 785,93
9	25/01/2024	-124 823 246,72	1 162 190,39	1 961 159,13	3 123 349,52	593 436,40	3 716 785,92
10	25/02/2024	-122 844 110,29	1 144 213,09	1 979 136,43	3 123 349,52	593 436,41	3 716 785,93
11	25/03/2024	-120 846 831,78	1 126 071,01	1 997 278,51	3 123 349,52	593 436,41	3 716 785,93
12	25/04/2024	-118 831 244,88	1 107 762,62	2 015 586,90	3 123 349,52	593 436,41	3 716 785,93
13	25/05/2024	-116 797 181,77	1 089 286,41	2 034 063,11	3 123 349,52	593 436,41	3 716 785,93
14	25/06/2024	-114 744 473,08	1 070 640,83	2 052 708,69	3 123 349,52	593 436,41	3 716 785,93
15	25/07/2024	-112 672 947,90	1 051 824,34	2 071 525,18	3 123 349,52	593 436,41	3 716 785,93
16	25/08/2024	-110 582 433,74	1 032 835,36	2 090 514,16	3 123 349,52	593 436,41	3 716 785,92
17	25/09/2024	-108 472 756,53	1 013 672,31	2 109 677,21	3 123 349,52	593 436,41	3 716 785,93

NO	DATE	Resent do	MARGE	Principal	TOBERT	T/A	LOBERTIC
18	25/10/2024	-106 343 740,61	994 333,60	2 129 015,92	3 123 349,52	593 436,40	3 716 785,93
19	25/11/2024	-104 195 208,71	974 817,62	2 146 531,90	3 123 349,52	593 436,41	3 716 785,93
20	25/12/2024	-102 026 981,94	955 122,75	2 168 226,77	3 123 349,52	593 436,41	3 716 785,93
21	25/01/2025	-99 838 879,75	935 247,33	2 188 102,19	3 123 349,52	593 436,41	3 716 785,93
22	25/02/2025	-97 630 719,96	915 189,73	2 208 159,79	3 123 349,52	593 436,41	3 716 785,93
23	25/03/2025	-95 402 318,71	894 948,27	2 228 401,25	3 123 349,52	593 436,41	3 716 785,93
24	25/04/2025	-93 153 490,44	874 521,25	2 248 828,27	3 123 349,52	593 436,41	3 716 785,93
25	25/05/2025	-90 884 047,92	853 907,00	2 269 442,52	3 123 349,52	593 436,41	3 716 785,93
26	25/06/2025	-88 593 802,17	833 103,77	2 290 245,75	3 123 349,52	593 436,41	3 716 785,93
27	25/07/2025	-86 282 562,50	812 109,85	2 311 239,67	3 123 349,52	593 436,41	3 716 785,93
28	25/08/2025	-83 950 136,47	790 923,49	2 332 426,03	3 123 349,52	593 436,40	3 716 785,92
29	25/09/2025	-81 596 329,87	769 542,92	2 353 806,60	3 123 349,52	593 436,41	3 716 785,93
30	25/10/2025	-79 220 946,71	747 966,36	2 375 383,16	3 123 349,52	593 436,41	3 716 785,93
31	25/11/2025	-76 823 789,20	726 192,01	2 397 157,51	3 123 349,52	593 436,41	3 716 785,93
32	25/12/2025	-74 404 657,75	704 218,07	2 419 131,45	3 123 349,52	593 436,41	3 716 785,93
33	25/01/2026	-71 963 350,93	682 042,70	2 441 306,82	3 123 349,52	593 436,41	3 716 785,93
34	25/02/2026	-69 499 665,46	659 664,05	2 463 685,47	3 123 349,52	593 436,41	3 716 785,93
35	25/03/2026	-67 013 396,21	637 080,27	2 486 269,25	3 123 349,52	593 436,41	3 716 785,93
36	25/04/2026	-64 504 336,16	614 289,47	2 509 060,05	3 123 349,52	593 436,41	3 716 785,93
37	25/05/2026	-61 972 276,39	591 289,75	2 532 059,77	3 123 349,52	593 436,41	3 716 785,93
38	25/06/2026	-59 417 006,07	568 079,20	2 555 270,32	3 123 349,52	593 436,41	3 716 785,93
39	25/07/2026	-56 838 312,44	544 655,89	2 578 693,63	3 123 349,52	593 436,41	3 716 785,93
40	25/08/2026	-54 235 980,78	521 017,86	2 602 331,66	3 123 349,52	593 436,41	3 716 785,93
41	25/09/2026	-51 609 794,42	497 163,16	2 626 186,36	3 123 349,52	593 436,41	3 716 785,93

Numero	Fecha	Saldo	MANCE	Principal	LOYER HT	TVA	LOYER TTC
42	25/10/2026	-48 959 534,68	473 089,78	2 650 259,74	3 123 349,52	593 436,41	3 716 785,93
43	25/11/2026	-46 284 980,89	448 795,73	2 674 553,79	3 123 349,52	593 436,41	3 716 785,93
44	25/12/2026	-43 585 910,36	424 278,99	2 699 070,53	3 123 349,52	593 436,41	3 716 785,93
45	25/01/2027	-40 862 088,35	399 537,51	2 723 812,01	3 123 349,52	593 436,41	3 716 785,93
46	25/02/2027	-38 113 318,06	374 569,23	2 748 780,29	3 123 349,52	593 436,41	3 716 785,93
47	25/03/2027	-35 339 340,62	349 372,08	2 773 977,44	3 123 349,52	593 436,41	3 716 785,93
48	25/04/2027	-32 539 935,06	323 943,96	2 799 405,56	3 123 349,52	593 436,41	3 716 785,93
49	25/05/2027	-29 714 868,28	298 282,74	2 825 066,78	3 123 349,52	593 436,41	3 716 785,93
50	25/06/2027	-26 863 905,05	272 386,29	2 850 963,23	3 123 349,52	593 436,41	3 716 785,93
51	25/07/2027	-23 986 807,99	246 252,46	2 877 097,06	3 123 349,52	593 436,41	3 716 785,93
52	25/08/2027	-21 083 337,54	219 879,07	2 903 470,45	3 123 349,52	593 436,41	3 716 785,93
53	25/09/2027	-18 153 251,95	193 263,93	2 930 085,59	3 123 349,52	593 436,41	3 716 785,93
54	25/10/2027	-15 196 307,24	166 404,81	2 956 944,71	3 123 349,52	593 436,40	3 716 785,92
55	25/11/2027	-12 212 257,20	139 299,48	2 984 050,04	3 123 349,52	593 436,41	3 716 785,93
56	25/12/2027	-9 200 853,37	111 945,69	3 011 403,83	3 123 349,52	593 436,41	3 716 785,93
	25/01/2028	-6 161 845,01	84 341,16	3 039 008,36	3 123 349,52	593 436,41	3 716 785,93
	25/02/2028	-3 094 979,07	56 483,58	3 066 865,94	3 123 349,52	593 436,41	3 716 785,93
	25/03/2028	0,00	28 370,64	3 094 979,07	3 123 349,71	593 436,44	3 716 786,15
Total					206 173 943,40	39 173 049,25	245 346 992,65

المسيلة في 24 جوان 2023

رقم : 26

إلى السيد : إبراهيم بن الصديق
مدير فرع المسيلة

الموضوع: طلب مساعدة الطلبة على إجراء الترخيص الميداني.

سيدي المحترم، تحية طيبة و بعد...

في إطار افتتاح الجامعة على محطها الاقتصادي والإداري، ومن أجل مساعدة الطلبة في إعداد تقارير الترخيص الميداني، التي تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس الأكاديمي في شعبة المالية والمحاسبة، تخصص : محاسبة مالية
فإنه بشرفنا نطلب من سيادتكم مساعدة الطلبة المذكورين في الجدول أدناه، على إجراء ترخيصهم الميداني بمؤسستكم.
تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الطلبة:

الرقم	الاسم واللقب	رقم بطاقة الطالب	رقم ب.ت.و. / ر.س	الإمضاء
01	بختيا آسية	30803507 0735	110011017017870005	
02	بختيا احرام	308032070716	110021017002700009	
03				
04				

عنوان البحث: المعالجة المحاسبية لعمود الأرباح النمويلية وفقا للتخام المحاسبية المالية - دراسة حالة بنك السلام

المشرف (الاسم و اللقب و الإمضاء)	هيئة الترخيص (الختم و الإمضاء)	رئيس القسم (الختم و الإمضاء)
د. براهيم دلال 	إبراهيم بن الصديق مدير فرع المسيلة 	